http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1622) السنة السابعة - الاربعاء (7) تشرين الاول 2009

السيد السيستاني يشجع على المشاركة الواسعة

اللجنة القانونية في البرلمان تتهم كتلاً سياسية بمنع تشريع قانون الانتخابات

محاولات جادة لازالة العقبات امام الانتخابات

بغداد/ المدى والوكالات

فيما ذكرت اللجنة القانونية في مجلس النواب امس الثلاثاء: أن هناك بعض الكتل السياسية تعمل على عرقلة اجراء الانتخابات النيابية وأخرى تؤيد اجراءها وفق قانون الانتخابات السابق، قال ممثل الامين العام للامم المتحدة في العراق: أن الأيام العشرة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمجلس النواب فيما يتعلق بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية لسن قانون الانتخابات.

وقال بهاء الاعرجي رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب: إن «قانون الانتخابات الذي قرئ قراءة أولى في مجلس النواب جاء بإتفاق الكتل السياسية التي أرتأت أدخال تعديلات بسيطة على القانون السابق على أن يتم استلام مقترحات التعديلات بعد القراءة الثانية للقانون». وأوضح بحسب وكالة (آكانيوز): أن «نظام القائمة المغلقة أوالمفتوحة وقضية كركوك هما من أبرز أشكاليات القانون، وسيصار الى اجراء تصويت داخل مجلس النواب للتوصل الى حلول بشأن هاتين الفقرتين وستكون الجلسات مباشرة ومفتوحة ليتسنى لجميع العراقيين معرفة من مع نظام القائمة المغلقة ومن مع نظام القائمة المفتوحة». وأضاف الاعرجي: «أن مجلس النواب حدد زمنا وهو منتصف الشهر الجاري لاقرار قانون الانتخابات، ولكن قد يتأخر انجاز القانون بضعة ايام عن موعده المقرر بسبب الخلافات بشأنه».

وعلى صعيد متصل، قام الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ملكيرت بزيارة النجف الأشرف، حيث التقى آية الله العظمى السيد علي السيستاني، وأعقبه اجتماعات مع آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم وعدنان الزرفي محافظ النجف ولقاء آخر في مكتب الشهيد الصدر في النجف. وبحسب بيان صادر عن اعلام بعثة (يونامي) في العراق، امس الثلاثاء: تطرق الممثل الخاص للأمين العام مع سماحة السيد السيستاني، إلى آخر التطورات لقانون الانتخابات، وأكد السيستاني دعمه القوي للعملية الانتخابية وتشجيعه المشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة في كانون الثاني المقبل. وأشار ملكيرت إلى الحاجة الملحة لتبني قانون الانتخابات بغية السماح بإصدار قرارات حاسمة وعلى وجه السرعة بشأن تنفيذ الجوانب الانتخابية الفنية الرئيسة في الوقت المناسب، وذكر أن الأيام العشرة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمجلس النواب فيما يتعلق بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية لسن قانون الانتخابات.

ومن المقرر أن يبدأ مجلس النواب قريبا، مناقشة قانون الأحزاب السياسية، بعد إحالته من قبل مجلس الوزراء . ويتضمن القانون ٦٩ مادة بهدف إقامة الأحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية وتحقيق مشاركة أوسع في الشؤون العامة. ويلغي القانون الجديد في حال إقراره قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ وأمر سلطة الائتلاف (قانون الأحزاب والهيئات السياسية) رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤. وبحسب نسخة معدلة للقانون فانه «لا يجوز تأسيس أي حزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو العرقي أو القومي، كما تمنع جميع التبرعات المرسلة من دول أو تنظيمات خارج الدولة، باستثناء التبرعات المتضمنة سلعا مادية تكون مطلوبة لنشاط الحزب، إضافة إلى ضرورة ألا يجوز أن يتجاوز مجموع التبرعات التي يتسلمها الحزب السياسي خلال مدة سنة نسبة ٠،٠١ ٪ من مدخولات موازنة الدولة في أي سنة مالية. ويشترط القانون أن يودع الحزب أمواله في احد المصارف العراقية، على أن يقدم تقريرا سنويا بحساباته يعده مكتب محاسب قانوني مرخص ويرفع تقريره إلى ديوان الرقابة المالية، إذ وُضعت ١٠ مواد كأحكام جزائية للأحزاب وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنتسبي الجيش وقوى الأمن الداخلي، مع عدم جواز أن تحمل أسماء الأحزاب السياسية، وعلاماتها وشعاراتها الانتخابية الرموز الدينية للدولة العراقية أو غيرها.

ويؤكد القانون ضرورة أن يرفق طلب تأسيس الحزب بقائمة أسماء عددها لا يقل عن ٢٠٠٠ عضو مؤسس مقيمين في ١٠ محافظات على ألا يقل عدد المؤسسين عن ١٠٠ عضو في كل محافظة وتنص المادة ١٩ من القانون على استحداث دائرة تسمى «دائرة شؤون الأحزاب السياسية» ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، وتكون هذه الدائرة مرجعية إدارية.

من جهتها، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مصادقتها على ٢٩٦ كياناً سياسياً ستشارك في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في البلاد في ١٦ كانون الثاني المقبل، حيث تتوزع هذه الكيانات بواقع ٢٥٠ كياناً سياسياً مجتمعاً و٤٦ كياناً سياسياً منفرداً، بينما أعادت المفوضية طلبات ١٣٠ كياناً سبق أن أبدت رغبتها بخوض الانتخابات وذلك لعدم توفرها على الشروط المطلوبة، وذلك في وقت نفى مصدر في مكتب المرجع الديني الكبير علي السيستاني دعوة المرجعية إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في العراق في ١٦ كانون الثاني المقبل في حال اعتماد القائمة المغلقة.

وكان مجلس النواب قد أكمل القراءة الأولى لقانون الانتخابات وسط جدل واسع بين كتله المختلفة حول اعتماد القائمة المغلقة أم المفتوحة والدوائر المتعددة أم الدائرة الواحدة. وفي ضوء مناقشات المجلس اتفق على تعديل عدد أعضاء المجلس النيابي من ٢٧٥ عضوا إلى ٣١١ كما اتفق على اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية واحدة. ومن المنتظر أن يبحث المجلس بعد القراءة الثانية للقانون اقتراحات باعتماد القائمة المفتوحة وجعل العراق دوائر انتخابية متعددة بدلا من القائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة. ويواجه الانتخاب بالقائمة المغلقة رفضاً شعبياً واسعاً في العراق، كونه لا يسمح للناخب معرفة الأشخاص الذين ينتخبهم والذين من المفترض أن يمثلونه في البرلمان المقبل على مدى ٤ سنوات.

ميسان تطلق نداء استغاثة لإنقاذ أراضيها من الجفاف

تقارير حكومية تؤكد نزوح الملايين من الريف الى المدن

بغداد/ وكالات

كشفت تقارير حكومية عن قوة النزوح السكاني وبلوغه عدة ملايين متمثلا بالهجرة من الريف الى المدينة.

وقال تقرير لوزارة البلديات حول النزوح في المحافظات: ان التجاوزات على أرض الدولة وعقاراتها لاغراض السكن العشوائي تصاعدت مؤخرا و بلغت ٦٧٪ من مجموع السكن الكلي في العراق أي ان السكن الاصولي القانوني هو في حدود ٣٣٪ فقط ، فيما قدرت امانة بغداد نسبة التجاوز على أراضي الدولة في العاصمة بـ٦١٪ اما وزارتا التخطيط والمالية فبينتا ان كلفة ازالة التجاوزات في العراق قد تصل الى ١٦ مليار دولار في المرحلة الاولى ومثلها للمرحلة الثانية، والسقف الزمني قد يفوق ٥ سنوات.

ونقلت «وكالة الصحافة العراقية» عن تقارير صادرة من وزارتي الزراعة والري انه في فترة اقصاها العام ٢٠٣٠ ستكون هناك ظواهر قد تضطر لاخلاء ثلثي اراضي البلد المستوطنة اصلا من ساكنيها بسبب شح المياه وجفاف الانهر الفرعية والروافد، والاعتماد بنسبة ٧٠٪ على الآبار لسد حاجات الشرب والاستخدام المنزلي للمياه، بينما ستكون نسبة الاعتماد على الآبار في الزراعة ٧٧٪، وستتراجع الزراعة في العراق بنسبة ٥٨٪ خلال الفترة المنظورة للدراسة اذا ما بقيت الاوضاع على حالها واستمرار تراجع مواسم الامطار. أما وزارة التخطيط فترى ان الزراعة لن تشكل ٣٪ من موارد العراق ولن يكون في مقدورها ان تسد حاجة ٥٪ من السكان خلال السنوات العشر المقبلة، وسترتفع تبعاً لذلك تكاليف الانفاق على عمليات تأمين المياه.

ويؤكد مدير مكتب هيئة التخطيط الحضري والاقليمي في وزارة التخطيط الدكتور جواد الموسوي في هذا السياق، ان الهجرة التي حصلت ابان السبعينيات من القرن المنصرم الفائت، ادت الى تداخل تقاليد الريف بالمدينة، ونشوء نظام اجتماعي هو مزيج من المجتمعين الريفي والمدني تغلبت فيه النزعة الريفية وطغت، فأصبحت المدينة حتى هذا اليوم مضيفاً عشائرياً ذا هيئة مدنية، وان شيخ عشيرة المدينة مثلاً يزاول عمله في دوائر الدولة وجامعاتها ومؤسساتها المختلفة، ومساء وخلال العطل، هو يرتدي الزي العربي التقليدي ويجلس في مجالس الفصول العشائرية التي اضعفت دور القانون وعززت سلطة المحلات والمناطق الشعبية وتجمعات الاقرباء الاكبر والاكبر، وهي قضية زادت من نسب الجريمة بلا ادنى شك، يضاف الى ذلك الاثر السلبي على الهندسة المعمارية للمدينة ونظافتها. حتى ان مهنة رعي الاغنام وتربية الدواجن والخيل والحمير دخلت وسط المدن حيث الانتفاخ السكاني، وباتت اصغر عائلة تعد ٥ افراد وهناك عائلات عددها ٣٠ فردا، كما حال مدينة الصدر وحي العامل والشعلة والراشدية ومناطق أخرى كثيرة.

و من الآثار المنظورة للهجرة التي بدأت تتزايد في الآونة الاخيرة الانفاق العالي جدا على المدينة التي تضاعفت حاجاتها بسبب الكثافات السكانية، علماً انه في زمن النظام السابق قيد النزوح بقانون غير مباشر يمنع نقل سجلات النفوس من المحافظات الى العاصمة، ومن القرى الى المراكز، ويمنع تسجيل العقارات باسماء غير السكان القدامى للمنطقة اضافة الى تقييد نقل البطاقة التموينية والتنقل بين المحافظات. ومن التداعيات ايضا تحديد مساحات الاستثمار واعاقته، لا سيما وان معظم الوافدين من الارياف يرون ان النزل الطيني مناسب جدا فيحطون متاعهم في أي مكان، وبالتالي يقلصون الاراضي المعدة للاستثمارات قرب المدن وفي ضواحيها، وتصعب مع ذلك ازالة تجاوزاتهم، وهم اسرع ما يكون الى التوطن والاستقرار والانتشار، وبعضهم يبدأ باستقدام البعض الآخر وهكذا تتكوّن مستوطنات عشوائية تشوه المدن ومداخلها ومخارجها.

والحقيقة التي تدعو للتشاؤم بعض جوانب الموضوع انخفاض كميات الانتاج الزراعي للعام ٢٠٠٩ عن العام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٦٪، والمحافظات التي كانت تعد سلة غذاء تراجعت عن مواقعها السابقة مما يدل وبوضوح على هجرة مهنة الفلاحة.

وتشير التقارير الحكومية ان الحصيلة تؤشر في سجل العام ٢٠٠٧ الى نزوح قرابة مليوني مواطن من المناطق والقرى والأرياف الى مراكز المدن في الجنوب والوسط والمنطقة الغربية، كما هو واضح في سجلات مديرية مراكز التموين الالكترونية في الوزارة، بينما شهد العام ٢٠٠٨ انتقال ٣،٣ ملايين مواطن الى المساحة الجغرافية المذكورة ذاتها من القرى والارياف والنواحي البعيدة عن دجلة وروافدها.

الى ذلك وجهت لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ميسان نداء استغاثة الى مجلس النواب والى الحكومة العراقية من اجل الإسراع في تشكيل لجان مختصة للتحرك بصورة سريعة نحو الدول التي تتحكم بالمياه للتفاوض معها، او مقاطعتها سياسيا وتجاريا اذا لم تكن هناك استجابة من اجل الضغط عليها لفتح منافذ المياه.

وألقى الجفاف الحاصل في محافظة ميسان بظلاله على المواطنين بسبب قلة هطول الأمطار وكثرة السدود المقامة على الأنهار واغلاق المنافذ من قبل الدول المجاورة: تركيا وسوريا وايران، حيث لاتقتصر هذه المشكلة على محافظة ميسان فقط بل شملت معظم المحافظات العراقية بحسب دائرة الموارد المائية، وأدى ذلك الى ارتفاع نسبة الفقر في المحافظة خصوصا في المناطق التي تشهد جفافا كاملاً للأنهار والاهوار في المناطق والاهوار الشرقية لميسان، وهذا الخطر بدأ يهدد المواطنين المعتمدين على الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والطيور.

وعلى صعيد متصل، انتقد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طريقة التعامل الايراني مع العراق مؤكدا انه وجه عدة رسائل الى الحكومة الايرانية مؤخرا بخصوص القضايا الخلافية. وقال الهاشمي خلال تجمع شعبي في الزبير بمحافظة البصرة «ان ايران لا تتعامل بشكل منصف ومسؤول مع العراق على الرغم من التصريحات المتكررة حول دعم العراق والعملية السياسية» مؤكدا ان تلك التصريحات لم تتجسد على ارض الواقع. واوضح انه وجه رسالة قبل ايام الى ايران طالب فيها بترجمة الاقوال الى افعال في ما يتعلق بمياه نهري الكارون والكرخة والسماح بتدفق مياه ٤٢ نهرا حرم منها العراق اضافة الى السماح لمهندسي النفط العراقيين بالتنقيب في الابار النفطية على الحدود بين البلدين. ورأى الهاشمي ان المتضرر الوحيد من كل هذا هو الشعب العراقي، فملوحة المياه بمدينة البصرة سببها اليوم قطع مياه الكارون ومنعه من الدخول الى الاراضي العراقية. واشار الى ان اهالي الفاو تركوا أراضيهم وتوجهوا الى داخل المحافظة بسبب تداعيات شح المياه ومشكلة الملوحة المتفاقمة. ولفت الى ان التحرك العراقي مع تركيا بخصوص المياه اسفر عن استجابة انقرة لزيادة حصة العراق من المياه كما وافقت تركيا على ادخال فقرة المياه في الاتفاقية الاقتصادية بين البلدين داعيا الى تطبيق ذلك مع ايران. وانتهى الهاشمي الى القول ان «هذه الانهر هي من حق العراق دوليا وليس من حق دول الجوار ان تقطع المياه عليه او تتحكم بمقدراته» مطالبا بحصة دائمة من المياه للعراق وان لا احد يمتلك الحق في حرمان العراق منها. وتجدر الاشارة الى ان ظاهرة الملوحة ازدادت بعد ان قامت ايران بقطع عدد من الانهار المقبل ة الى البصرة وهو الامر الذي ادى بالحكومة العراقية الى التفكير بمد مشاريع ري الى مناطق جنوب البصرة بتكلفة تصل الى نحو ٢٠ مليون دولارا.

البنك الدولي يراجع مسودة خطة لخفض الفقر في العراق

بغداد/ المدى

أنجز العراق المسودة النهائية للاستراتيجية الخاصة بالتخفيف من الفقر، التي تجري مراجعتها حالياً في العاصمة الاردنية عمّان من قبل خبراء من البنك الدولي لإقرارها. وأفاد مدير دائرة الإعلام والعلاقات في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي بحسب صحيفة «الحياة» بأن الاستراتيجية تركز على ستة محاور اساسية، هي تحقيق دخل اعلى للفقراء وتحسين التعليم وتأمين بيئة سكن أفضل لهم وتحسين العناية الصحّية، إضافة الى خفض مستوى التفاوت بين النساء والرجال وتفعيل الحماية الاجتماعية. ولفت إلى ان هذه المحاور كفيلة بخفض نسبة الفقر في العراق خلال السنوات الخمس المقبلة، مؤكدا ان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تعمل على تضمين المحاور الستة إلى خطة التنمية الوطنية. وأشار الى ان تقرير «خط الفقر وملامحه في العراق» كان أنجز من قبل «الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات» خلال ايار الماضي، وكشف ان ما بين رُبع او خُمس سكان العراق يعيشون دون مستوى خط الفقر، موضحاً ان خط الفقر يوازي ٧٦،٨٩ الف دينار عراقي (٦٠ دولاراً) دخلاً شهرياً للفرد. وأوضح التقرير ان الفقر يتركز في الريف في مختلف المحافظات، وفي حين يعتبر اكثر من ٤٠ في المئة من سكان بعض المحافظات من الفقراء موزعين بين محافظات المثنى (٤٩ في المئة) وبابل (٤١ في المئة) وصلاح الدين (٤٠ في المئة)، هناك محافظات اخرى تقل فيها نسبة الفقراء عن ١٠ في المئة وهي محافظات دهوك (تسعة في المئة) واربيل (ثلاثة في المئة) والسليمانية (أربعة في المئة).

مظاهرة أمام البيت الأبيض ضد حرب العراق وأفغانستان

واشنطن/ وكالات

شارك قرابة ٥٠٠ شخص امس الثلاثاء، في مظاهرة أمام البيت الأبيض احتجاجاً على استمرار الحرب في كل من العراق وأفغانستان. وذكرت شبكة (سي.إن.إن) الإخبارية الأمريكية، أن المشاركين في المظاهرة عبروا عن شعورهم بخيبة الأمل إزاء استمرار الحرب في الدولتين، وطالبوا بالاجتماع بالرئيس الأمريكي باراك أوباما. وأضافت الشبكة أن المتظاهرين، الذين ينتمون إلى مختلف الأطياف السياسية المعارضة للحرب في الولايات المتحدة، رددوا الهتافات المعادية للحرب مثل «أعلنوا الحداد على القتلى» و«ضمدوا الجراح بإنهاء الحرب» وغيرها. وأشارت الشبكة إلى أن المظاهرة كانت سلمية بشكل عام، غير أن الشرطة قامت -مع ذلك- باعتقال ٦١ شخصاً بسبب رفضهم الانصياع لأوامر الشرطة بالابتعاد عن أسوار البيت الأبيض، فيما أعلن متحدث باسم الشرطة أن هؤلاء الأشخاص قد أفرج عنهم بعد أخذ أقوالهم.

المصايف والمزارات الدينية سجلت اعلى معدلاتها منذ أعوام

مؤشرات على ازدهار السياحة الداخلية في البلاد

السياحة مورد مالي مهم للعراق

بغداد / وكالات

أكد مصدر في وزارة السياحة والاثار وجود مؤشرات جديدة على ازدهار السياحة الداخلية في العراق خصوصا في اقليم كردستان والمدن الدينية.

وقال المصدر في تصريح صحفي: «نلاحظ تحسن الواقع السياحي في العراق خلال فصل الصيف من العام الحالي خصوصا في مدن اقليم كردستان ومحافظتي النجف وكربلاء المقدستين». وأوضح أن تحسن الوضع الامني في البلاد ساعد على ازدهار السياحة الداخلية في العراق بشكل ملحوظ هذا الموسم ما يشير إلى معدلات جديدة في اعداد السياح المتوجهين إلى المرافق والمنتجعات السياحية وقد شهدت محافظات كردستان توافد الاف العوائل العراقية خلال شهري تموز وآب الماضيين وأيام عيد الفطر في ايلول الماضي. وأضاف المصدر أن المرافق السياحية في محافظات اربيل ودهوك والسليمانية شهدت توافد الاف العوائل العراقية خلال عطلة عيد الفطر لقضاء أوقات ممتعة وإن احصائيات وزارة السياحة في إقليم كردستان العراق تشير إلى استقبال مدينتي اربيل ودهوك ٧٥ ألفا و٥٨٨ سائحا من مدن الوسط والجنوب، كما استقبلت مدينة السليمانية ٥٥ ألف سائح، مبينا أن هذا يعني أن اقليم كردستان استقبل ١٣٠ الف سائح خلال أسبوع واحد.

ويشار إلى أن الطبيعة الجغرافية والجبال في اقليم كردستان تشكل عامل جذب للسياح العراقيين والاجانب فضلا عن الهدوء النسبي مقارنة بباقي مدن العراق التي تشهد تخلخلا في اوضاعها الامنية. وذكر المصدر أن مدن اقليم كردستان شهدت زخما واضحا من السياح لم تشهده من قبل، وأن هذا العدد من السياح لم يسجل منذ ثمانينيات القرن الماضي، مؤكدا نجاح السياحة الداخلية وتوجه المواطن العراقي إلى المرافق والمنتجعات بعد أن عزف عنها في وقت سابق بسبب الوضع الامني. وتوقع المصدر أن يشهد إقليم كردستان وخصوصا في المنتجعات الشتوية توافد العديد من المجموعات السياحية للتمتع برياضة التزلج على الجليد ومشاهدة المنتجعات وهي تكتسي ثوبها الابيض الجميل.

ويشار ايضا الى أن اقليم كردستان استقبل حوالي ١٠٠ ألف مواطن خلال شهري تموز وآب الماضيين في حين استقبل ٢٣ ألف سائح في نفس الفترة من عام ٢٠٠٨. من جهة أخرى، أشار المصدر إلى أن المدن الدينية وخصوصا كربلاء والنجف استقبلتا حوالي مليون زائر من العراقيين والعرب والاجانب خلال عطلة العيد، ما يعد مؤشرا على أن السياحة الدينية ما زالت تستقطب الكثيرين حتى في المناسبات العامة.